

أوروبا تلجأ إلى استراتيجية اندماج المهاجرين للقضاء على التطرف

بروكسل تدرس تحسين الوصول إلى خدمات الإسكان والرعاية الصحية وسوق العمل



جهود لتحسين الناشئة

قانون 1905 حول الفصل بين الكنيسة والدولة في شق تمويل الجمعيات الثقافية لناحية تعزيز الشفافية. ويوجد فصل "ضد الانقلاب" ويهدف إلى تجنب سيطرة متشددين على المساجد، ومنع أشخاص من ارتياد أماكن العبادة "في حال الإذاعة بالتحريض على أفعال إرهابية أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف".

وقال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان "سنعرف من يمول من على أرضنا، وسنعطي إكتمالاً أكبر لوكالة تراكفين (الحكومية لتعبئة الأموال) لصد كل التدفقات غير المرغوب فيها".

وتوجد في الشق التعليمي مشروع القانون إشارة إلى مكافحة مدارس الجمعيات غير القانونية وإنهاء التعليم في المنزل لجميع الأطفال اعتباراً من سن الثالثة "الإلزام محسوبة جداً تتعلق بوضع الطفل أو عائلته".

وتربوية نجحت من خلال المساعدات وتمتد نفوذها بين الجالية المسلمة. وقدم الرئيس الفرنسي أمثلة على تنامي النزعة الانفصالية، مثل أطفال من عائلات مسلمة شديدة المحافظة أخرجوا من المدرسة، وجمعيات رياضية وثقافية تستعمل لتلقي الشباب أفكاراً متطرفة. ويهدف مشروع القانون أيضاً إلى مكافحة الكراهية على الإنترنت، وضمان "المثول الفوري" للمتهمين أمام القضاء، كما يضع عقوبات محددة على من يتعرض لموظفي الدولة أو مسؤولين منتخبين على أساس ديني.

وجاء في المشروع أنه يجب على كل جمعية تتلقى دعماً مالياً أن "تحتزم مبادئ وقيم جمهورية، كما سيتم اعتبار التبرعات الأجنبية التي تتجاوز 10 آلاف يورو موارد يجب التصريح بها لجهاز الضرائب".

ويحرص النص على "ضمان شفافية ظروف ممارسة الديانة" عبر تغيير

وإلى جانب الأبعاد الاجتماعية، تلقى على كامل الحكومات الأوروبية أيضاً مسؤولية تطوير منظومة الرقابة الأمنية والمالية لتجفيف منابع تمويل نشر الفكر المتطرف في صفوف الشباب المسلم، حيث تستغل منظمات الإسلام السياسي العمل الخيري والمساجد للتجنيد والاستقطاب.

ويرى منابعون في الخطة الفرنسية لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف نموذجاً يمكن الاقتداء به وتعميمه على بقية دول الاتحاد.

واستعملت فرنسا مؤخرًا وضع اللمسات الأخيرة على خطة شاملة لما أسماه الرئيس إيمانويل ماكرون مواجهة "الانعزالية الإسلامية"، والمجتمع الموازي المنغلق على ذاته الذي تفرضه جماعات إسلامية متشددة مثل الإخوان المسلمين والسلفيين، مستفيدة من قدرتها على توفير تمويل مشبوه لبناء مساجد ومدارس وجمعيات ثقافية

والعنفين لكسب الدعم والعثور على المجددين. فمع انخفاض متوسط عمر المجددين، من الضروري أن تقوم المدارس بتقوية طلابها حول الروايات التي يستخدمها المتطرفون العنيفون وكذلك الطرق التي من المحتمل أن يجذبوا فيها إلى دوائهم.

وللقيام بذلك يجب أن توفر المدارس منصات تتم فيها مناقشة القضايا التي من المحتمل أن يثيرها المتطرفون العنيفون بشكل مفتوح، ويتم تسليط الضوء على الأسئلة والتناقضات، وتتم الإشارة إلى مسارات بديلة للعمل.

ولا يتوقع مراقبون نتائج إيجابية على المدى القريب والمتوسط، إلا أنه على المنظر البعيد، تفقد المنظمات المتطرفة حواضنها المثلى للانتشار والتوسع، فكلما تم تخفيف قيود الاندماج لدى الشباب وتبسيطها وجعلها في متناول الجميع، كلما انتفت الحاجة إلى العدائية والتطرف.

يطرح ارتباط أغلب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الدول الأوروبية خلال العقود الأخيرة بالجاليات المسلمة تحديات كبرى أمام قادة الاتحاد الأوروبي المصممين على التصدي لتنامي التطرف الإسلامي والانعزالية داخل مجتمعاتهم. ويرى أخصائيو في إعادة النظر في برامج دمج المهاجرين حلاً استراتيجياً لمكافحة ظاهرة تساهم العوامل الاجتماعية بدرجة كبيرة في تشكلها.

بروكسل - أعربت المفوضية الأوروبية عن رغبتها في تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل لـ 34 مليون مهاجر في الاتحاد الأوروبي من خلال استراتيجية دمج جديدة، في خطوة يقول مراقبون إنها باتت ملحة لمواجهة التطرف والانعزالية المنتشرة في أوساط الجاليات المسلمة على وجه الخصوص.

وقال نائب رئيس المفوضية، مارغرييتيس سكيناس، أثناء تقديمه للخطة المخصصة للفترة من 2021 حتى 2027، إن "الدمج والتضمين يمكن أن يساعدنا في مكافحة كراهية الأجانب والإقصاء والتطرف ومواجهة الآخر". ووفقاً للذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، ولد في المئة من سكان الاتحاد الأوروبي خارج الكتل. ويتأثر هؤلاء، خاصة الشباب والنساء، بشكل غير متناسب بالبطالة أو المسائل المتعلقة بالحصول على الخدمات العامة.

ورغم أن خطة العمل غير ملزمة، إلا أن الدول الأعضاء يمكنها استخدام أموال الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف التي تحددها ضمن أولوياتها، مثل دورات تحسين اللغة، أو تدريب المعلمين أو الاعتراف بالمؤهلات المهنية للمهاجرين.

في ما يتعلق باندماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة، فمع أن ترتيبات قبول انضمام الأطفال إلى المدارس عند وصولهم مضمونة، وبرامج تعليم اللغة للكبار متوفرة، إلا أن بعض الدول تعاني من نقص في الخبرات والموارد لتأمين المدارس المناسبة للأطفال، وحتى متابعة تعليم اللغة بشكل جيد للكبار، ما يؤثر على علاقات الأطفال الاجتماعية، وبالتالي علاقات أهلهم بالمجتمع أيضاً، ويعزز دوامة الفقر والنبذ الاجتماعي والإحساس الدائم بالغيرة وعدم التماهي مع المجتمعات المضيفة. وتحتاج المدارس إلى لعب دور أكثر بروزاً في مواجهة جهود المتطرفين

بروكسل - أعربت المفوضية الأوروبية عن رغبتها في تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل لـ 34 مليون مهاجر في الاتحاد الأوروبي من خلال استراتيجية دمج جديدة، في خطوة يقول مراقبون إنها باتت ملحة لمواجهة التطرف والانعزالية المنتشرة في أوساط الجاليات المسلمة على وجه الخصوص.

وقال نائب رئيس المفوضية، مارغرييتيس سكيناس، أثناء تقديمه للخطة المخصصة للفترة من 2021 حتى 2027، إن "الدمج والتضمين يمكن أن يساعدنا في مكافحة كراهية الأجانب والإقصاء والتطرف ومواجهة الآخر". ووفقاً للذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، ولد في المئة من سكان الاتحاد الأوروبي خارج الكتل. ويتأثر هؤلاء، خاصة الشباب والنساء، بشكل غير متناسب بالبطالة أو المسائل المتعلقة بالحصول على الخدمات العامة.

ورغم أن خطة العمل غير ملزمة، إلا أن الدول الأعضاء يمكنها استخدام أموال الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف التي تحددها ضمن أولوياتها، مثل دورات تحسين اللغة، أو تدريب المعلمين أو الاعتراف بالمؤهلات المهنية للمهاجرين.

مارغرييتيس سكيناس
دمج المهاجرين
يساعدنا في مكافحة
التطرف والكراهية

الإفراج عن أسترالية - بريطانية مقابل ثلاثة إيرانيين

إعلام بريطانية في يناير، حيث كتبت أنها عانت لمدة 10 أشهر في الحبس الانفرادي، الأمر الذي "أضر بصحتها بشكل خطير". كما كتبت في رسائلها أن ضباط استخبارات الحرس الثوري عرضوا عليها التجسس لصالحهم مقابل عقوبة مخففة. وكان رضا خندان (زوج السجينة السياسية نسرين ستوده) قد أعلن في وقت سابق أن غيلبرت أبلغته بأن حالتها الصحية "سيئة للغاية".

غالباً ما تستخدم طهران السجناء مزدوجي الجنسية كأوراق مساومة في تبادل سجنائهم المعتقلين بتهم الإرهاب

وكتبت صحيفة "ديلي ميل" أنه بناءً على التقارير الواردة، فقد تعرضت غيلبرت في يونيو الماضي للضرب والإهانة من قبل حراس السجن الذين أرغموها على تناول أدوية، وذلك بعدما شجعت السجناء على الغناء والرقص.

ويلقى اعتقال إيران لعدد من المواطنين مزدوجي الجنسية انتقادات من العديد من الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة. وذكرت صحيفة الغارديان البريطانية، في وقت سابق، أن حكومات فرنسا وألمانيا وبريطانيا قد استدعت سفراء طهران لديها للاحتجاج على قيام السلطات الإيرانية باعتقال مواطنيها الموجودين في إيران.

طهران - أفرجت طهران عن الباحثة الأسترالية - البريطانية كاترين مور غيلبرت الموقوفة منذ العام 2019 والمأذنة بالتجسس لصالح إسرائيل، مقابل ثلاثة إيرانيين كانوا موقوفين خارج البلاد.

وأورد الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والتلفزيون الإيرانية "إيريب نيوز"، تم الإفراج عن رجل أعمال ومواطن إيراني إنجليزي، محتجزين في الخارج بناءً على اتهامات خاطئة، مقابل جاسوسة تحمل جنسية مزدوجة تعمل لحساب النظام الصهيوني". مشيراً إلى أن الأخيرة هي مور غيلبرت.

وتعتبر قضية غيلبرت، إحدى القضايا العديدة للمواطنين مزدوجي الجنسية المسجونين في إيران، حيث غالباً ما تستخدمهم طهران كأوراق مساومة في تبادل سجنائهم المعتقلين بتهم الإرهاب أو التجسس أو انتهاك العقوبات.

واعتبرت، محاضرة في الدراسات الإسلامية بجامعة مليون، وقد تم اعتقالها في أوائل عام 2019 عندما كانت في إيران للمشاركة في برنامج جامعي عن الإسلام للاكاديميين الأجانب.

وأثناء إقامتها في طهران، أجرت غيلبرت بعض المقابلات برفقة أحد زملائها الأكاديميين في هذا البرنامج، لكن جهاز استخبارات الحرس الثوري قام باعتقالها بتهمة "القيام بأنشطة مشبوهة"، ولاحقاً اتهمتها المحكمة الثورية الإيرانية بـ "التجسس لصالح إسرائيل". ورفضت غيلبرت تهمة "التجسس" في رسائل تم تهريبها خارج السجن ونشرت في وسائل

إثيوبيا تتجاهل الدعوات الدولية لوقف الحرب على تيغراي

المدينة بدبابات وأن المعركة المقبلة ستكون "بلا رحمة".

وباشتر الاتحاد الأفريقي الذي يتخذ من العاصمة الإثيوبية مقراً له، محاولة وساطة وعهد بالمهمة إلى مبعوثين خاصين هم الرئيس السابق لوزمبيق يواكيم تشيسيانو ورئيسة ليبيريا السابقة إلين جونسون سيرليف والرئيس السابق لجنوب إفريقيا كغاليمامو موتلانتي.

إلا أن الحكومة الإثيوبية كررت رفضها لمبادرة من هذا النوع في هذه المرحلة، مشيرة إلى أنها "ستتحدث مع المبعوثين احتراماً للقادة الأفارقة".

ودعا المستشار الأمريكي المقبل لأمم المتحدة جايك ساليغان، بعيد تعيينه من جانب الرئيس المنتخب جو بايدن، المعسكرين إلى "بدء الحوار فوراً" مع وسطاء الاتحاد الأفريقي.

وليس هناك أي حيلة دقيقة للمعسكر التي أسفرت عن المئات من القتلى على الأقل، إلا أن النزاع دفع حوالي أربعين ألف نسمة من سكان تيغراي إلى اللجوء إلى السودان وتسبب بنزوح داخلي هائل في المنطقة، خصوصاً إلى ميكيلي، من دون التمكن من تحديد حجمه بشكل دقيق.

وتحدث وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الثلاثاء مع وزير الخارجية الإثيوبية ديمكي ميكونين بشأن الأزمة الإنسانية.

وأعلن بوريل في بيان أن "رسالة الاتحاد الأوروبي واضحة: ندعو كافة الأطراف إلى توفير الظروف التي تجعل من الممكن الوصول دون عقبات إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى ذلك".

أبي أحمد الهجوم العسكري بأنه "عملية لحفظ النظام".

ويبرر أبي أحمد العملية ضد جبهة تحرير شعب تيغراي التي تتولى الحكم في هذه المنطقة والتي كانت تتحدى سلطته منذ أشهر، بوجوب "الحفاظ على النظام السياسي والدستوري" في هذا البلد الفيدرالي.

أبي أحمد
إثيوبيا لديها الحق
في تطبيق قوانينها
على أرضها

وبلغ التوتر القديم العهد بين أديس أبابا وجبهة تحرير شعب تيغراي ذروته مع تنظيم انتخابات في سبتمبر بتيغراي اعتبرتها الحكومة الفيدرالية "غير شرعية". وكانت الجبهة تسيطر على مدى قرابة ثلاثة عقود على الجهاز السياسي والأمني الإثيوبي قبل أن يستعيدتها تدريجياً أبي أحمد عن السلطة.

ويسيطر رئيس الوزراء الضوء أيضاً على اتهامين سبق أن وجههما للجبهة إلا أن هذه الأخيرة نفتهما. ويتهم أبي أحمد قوات تيغراي بشن هجوم مطلع نوفمبر على قاعدتين عسكريتين فيديراليتين في تيغراي وذبح بعد اندلاع النزاع، أكثر من 600 شخص في محلة ماي كادرا.

يصعب التحقق على الأرض من مصادر مستقلة من تصريحات كل من المعسكرين إذ إن تيغراي شبه مقطوعة عن العالم منذ اندلاع النزاع. ويؤكد الجيش الذي يدعو سكان ميكيلي إلى الفرار، أنه مستعد لتطويق

الأوروبي إلى إنهاء المعارك التي اندلعت في الرابع من نوفمبر.

وفي وقت تنتهي مهلة الـ 72 ساعة الأربعاء، يتمسك الطرفان المتحاربين بموقفيهما: يؤكد رئيس تيغراي وزعيم جبهة تحرير شعب تيغراي ديريبيسيون جبريمايسكل أن شعب تيغراي "مستعد للموت" فيما يرفض أبي أحمد الحائز جائزة نوبل للسلام 2019، بشكل قاطع أي تدخل في القضايا الداخلية الإثيوبية.

وقال أبي أحمد في بيان "نطلب باحترام من المجتمع الدولي الامتناع عن أي عمل غير مرحّب به وتدخل غير مشروع واحترام المبادئ الأساسية لعدم التدخل الواردة في القانون الدولي".

وأضاف رئيس الوزراء أن "إثيوبيا لها الحق كونها دولة سيادية، في ضمان وتطبيق قوانينها على أرضها الخاصة. وهذا بالتحديد ما نفعله".



في انتظار ساعة الصفر